بسم الله الرحمن الرحيم

الصياغة القانونية للعقود

كتبه الطالب : عبدالرحمن بن عبداللطيف المحمود [مادة العقد]

الصياغة القانونية للعقود

توطئة :

1 - لاشك أن الصياغة القانونية لأي وثيقة قانونية سواء كانت عقدا تجاريا أو غيره هي من الأشياء المهمة ؛فالصياغة السليمة **تعني بلورة الأفكار وطرحها بطريقة تجعلها قابلة للتنفيذ بما يحقق الهدف من وضعها**[1].

2 - إن الإهتمام بمسألة الصياغة القانونية للعقود ليس مجرد إعتناء بشكليات تزين الصفقات التجارية والمفاهمات المالية، بل هي الأساس الذي تقوم عليه الاتفاقيات والصفقات بدليل أن أياً من طرفي العقد لايمكن أن يعمل شيئا من مضمون الإتفاقية إلا بعد الانتهاء من صياغة العقد والاتفاق عليه وتوقيعه.

3 - كما تعود أهمية صياغة العقود لكونها هي التي تخرج الاتفاقيات والصفقات إلى حيز الوجود ويتوقف نجاحها واستمرارها إلى دقة الصياغة وضبطها.

4 - إن العقود بين الأطراف المختلفة هي شريعة المتعاقدين فهي مصدر التحكيم والتقاضي عند الخلاف قال الدكتور العوفي : **والعقد بطبيعته يعتبر قانونا لتنظيم علاقة محددة بين اطرافه في مناسبة خاصة**[2] ؛ لذا لابد من الوصول إلى صياغة للعقد صياغة محكمة جيدة وعصرية بألفاظ منتقاة في منتهى الوضوح والدقة في الصياغة تتوائم ومتطلبات أطراف العقد من هنا جاءت أهمية دراسة صياغة العقود.

أولاً : حقيقة الصياغة

1. *التعريف* :

تعريف الصياغة القانونية : الصياغة بصفة عامة هي: الأداة التي يجري بمقتضاها نقل **التفكير القانوني** من الحيز الداخلي إلى الحيز الخارجي (صياغة التشريعات) . فهي ببساطة أداة للتعبير عن فكرة كامنة لتصبح حقيقة اجتماعية يجري التعامل على أساسها[3]وصياغة عمل معين يفترض اختمار فكرته ومعرفة عناصره من مقدمات ونتائج ونحوها وعلى هذا فالصياغة القانونية هي بمثابة تحويل المادة الأولية التي يتكون منها القانون إلى قواعد عملية

---

[1] د. صالح العوفي / المباديء القانونية في صياغة عقود التجارة الدولية ص143.

[2] - المرجع السابق

[3] - بتصرف أصول الصياغة القانونية للعقود / احمد شرف الدين .ص14

صالحة للتطبيق الفعلي على نحو يحقق الغاية التي يفصح عنها جوهرها، ويتم ذلك عن طريق اختيار الوسائل والأدوات الكفيلة بالترجمة الصادقة لمضمون القاعدة وإعطائها الشكل العملي الذي تصلح به للتطبيق[4].

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول : صياغة التشريع القانوني . **والثاني: صياغة العقود** . والثالث : تحرير الوثائق الناتجة من المحاكم من الصكوك والوصايا ونحوها . وما يعنينا هنا هو القسم الثاني وهو صياغة العقود:

وصياغة العقد : اختلفت عبارات المختصين في تعريفها نذكر منها :

أ – عند الفقهاء: الألفاظ وما في معناها أو الأفعال التي تدل على العقد ونوعه. أو يقال مادل على مقصود العقد من قول ومافي معناه أو فعل[5] . وتعريف الصياغة العقدية في الفقه نلحظ فيه أنه يشير للعقد الشرعي الذي يتم به التعاقد وتترتب آثاره عليه بينما نحن في هذا المبحث نقصد تلك الصياغة التي تكتب بين المتعاقدين وتدون على شكل فقرات وبنوديلتزم بها أطراف العقد كما في هذه التعريفات الآتية:

ب – هي الطريقة التي يتم بها التعبير عن حقيقة إرادة طرفي العلاقة التعاقدية[6] .

ت – وقيل هي التجسيد المادي لطرفي العقد.

ث – التعبير عما يريده أطراف العقد بطريقة تنقل المعنى المراد مما يقيم تواصلا بينهم[7].

2. *الهدف من صياغة العقود* :

الهدف من صياغة العقود : **وضع موضوع التعاقد في قوالب تقيم التواصل بين طرفيه بطريقة واضحة تكفل تنفيذه دون منازعات**[8] .

3. *ماهية صياغة العقود* :

1 – إن صياغة العقود لا تقف عند النواحي الشكلية من ضبط المصطلحات و تدقيق العبارات و ملاحظة الجوانب اللغوية و تصنيف أحكامها و ترتيبها ، بما يكفل للعقد الدقة وحسن الصياغة وكمال التنسيق بل الصياغة تعني مراجعة بنود مشروع العقد ، وتشمل الإجراءات التي تسبقه وجميع ما يعتبر جزءاً منه ، للوقوف على مدى مطابقتها لأحكام القانون ومن ثم تطهير العقد من المخالفات التي يمكن أن تشوب إبرامه أو بنوده ، تحسباً للوقوع في خطأ قانوني قد يؤثر علي تنفيذ

[4] - الدكتور المستشار عبدالكريم في أحد المواقع المتخصصة.
[5] - صيغ العقود في الفقه الإسلامي / د. صالح الغليقة ص61
[6] - نحو نظرية عامة لصياغة العقود / د.احمد السعيد الزقرد ص4 .
[7] - أحمد شرف الدين / أصول الصياغة القانونية للعقود ص14
[8] - السابق.

العقد أو على مدى صحته من الوجهة القانونية يقول الدكتور العوفي : والصياغة القانونية السليمة هي أولا: **التفكير ومن ثم التعبير عن هذا التفكير في شيء مكتوب**. ونحن هنا **لانعني بالتفكير وضع سياسة العميل أو التدخل في اختياره بأية حال ولكن نعني به التفكير فيما يرغب العميل في تحقيقه** ومن ثم التخطيط لكيفية هذه الرغبة وتحقيقها عن طريق الصياغة القانونية السليمة[9] ؛ وليس صحيحا أن مهمة القائم بالصياغة تبدأ وتنتهي بمجرد التعبير عن الأفكار في شكل معين؛ إذ إن الصياغة لاتقوم من فراغ بل إنها تفترض وجود موضوع له معنى محدد يراد التعبير عنه بشكل صحيح واضح وكامل[10].

2 - يقول الدكتور أحمد شرف الدين : فإن الصياغة الجيدة تتطلب توفر خلفيات أساسية عن موضوع التعاقد والقانون الواجب التطبيق عليه لما قد يكون له من تأثير عليه ويلزم توفر القدرة على تخيل أو توقع المشاكل التي يمكن أن تحدث ووضع الحلول الملائمة لهذه المشاكل وفي كل الأحوال تفترض الصياغة الجيدة للعقد **القدرة على ترجمة رغبات المتعاقدين في أسلوب صحيح وواضح وكامل**[11].

3 - لاتعد الصياغة ترجمة لرغبات المتعاقدين ما لم تكن عبارات العقد وألفاظه دقيقة أو محددة وواضحة وكاملة ويترتب على تخلف ذلك فتح باب المنازعات لإننا رأينا أن مشكلات تنفيذ العقود قد لاتكون من طرفي التعاقد بسب إخلال أحدهما لشرط من شروط الإلتزام بل قد يكون سببها عيوب في صياغة وثائق التعاقد أو مستنداته يتجه فيه كل طرف من أطراف التعاقد لتفسير نص العقد لصالحه مما يسبب المنازعات ... وبما أن الصياغة العقدية تضفي على مستندات التعاقد القيمة القانونية بما يترتب على ذلك من نتائج فإن الصياغة المعيبة تخل بمصالح الأطراف وتهيء الظروف لمنازعات محتملة عند التنفيذ وتجعل الرابطة التعاقدية برمتها قلقة أو مضطربة[12]. ويقول فضيلة الدكتور زيد الزيد – بتصرف- : يقال: الصائغ المتميز للعقود ليس الذي يحمي صاحبه لكن هو من لايضطر معه أطراف العقد للذهاب إلى القاضي[13].

4 . الصائغ :

[9] - المبادئ القانونية في صياغة العقود التجارية ص143.
[10] أصول الصياغة القانونية للعقود أحمد شرف الدين 10
[11] - أصول الصياغة القانونية للعقود ص10
[12] نحو نظرية عامة لصياغة العقود ص10 بتصرف.
[13] - من شرح شيخنا لمادة العقد.

أ – صفاته : لابد أن يتمتع الصائغ بصفات تؤهله لهذه المهمة الشريفة التي تتعلق بها كثير من العلاقات التجارية وضبطها والتحاكم إليها أذكرها هنا ملخصة :

– النزاهة.

– العلم بالشرع : ليدل الطراف المتعاقدة على العقود والشروط التي تخالف الشرع .

– العلم بموضوع العقد : حتى تكون صياغته للعقد قائمة على مطلوب إرادة المتعاقدين ومقصودهما .

– علمه بالأنظمة: سواء في بلده أو بلد احد طرفي التعاقد او نظام بلد التنفيذ لتكتب الصياغة وفق النظام وحتى لاتتعارض بنود العقد أو شروطه مع هذا النظام فتبطل نظاما.

– علمه بالمفاوضات السابقة للتعاقد.

– القدرة على تصور موضوع التعاقد.

– معرفة البيئة التي ينفذ فيها العقد: حتى يتسنى له تصور الأعراف السائدة فيها ونحو ذلك لتكون الصياغة موائمة للواقع ويسهل تنفيذها.

– قدرته على التنظيم[14] .

ب – دورالصائغ ومسؤليته:

- على الصائغ التمكن من معرفة أصول الصياغة ومبادئهاوقواعد الصياغة القانونية فإنه بصياغته للعقد والاتفاق عليها من قبل الأطراف التعاقدية أصبحت وثيقة قانونية معتمدة يرجع إليها في التنفيذ والإلتزامات والتقاضي فكل عبارة في صياغته له لها ثقلها القانوني والإلزامي.
- عليه أن يكون على دراية بالقواعد الدولية والإجراءات ذات العلاقة بموضوعات العقد المصاغ خصوصا في العقود الدولية أو العقود التي فيها أطراف خارجية .
- على الصائغ ألا يقف في حدود معلوماته ودراسته في صياغة العقود على دراسته القديمة التقليدية ؛ بل عليه متابعة التطورات والدراسات الحديثة في صياغة العقود وما يتبعها من وثائق ومستندات سابقة ولاحقة نظرا

[14] - ملخصا من شرح شيخنا لمادة العقد.

للتسارع الحاصل في تطور هذا الفن وتنوع العقود ومواضيعها واستحداث أنواع من العقود لم تكن سابقا ونشوء أنظمة وقوانين محليو ودولية تنظم هذا التطور فإذا لم يكن لدى الصائغ القابلية على متابعة المتطورات في صياغة العقود ونظرياتها الجديدة بقي في إطاره المحلي التقليدي الذي يتيح له العمل فقط في دائرته الضيقة ولم يكن لديه القدرة على العمل بكفائة في صياغة العقود الكبيرة أو الدولية أو العقود المستحدثة.

- التدني في أسلوب صياغة العقود وعدم تطويره يورث خسارة لطالب الصياغة في ثمرات العقد بل قد يضاعف عليه الإلتزامات العقدية ويجعل الطرف الثاني هو القوى والرابح الأكبر وهذا كله بسبب تدني أسلوب الصائغ وضعفه .
- مما سبق ينبغي على الصائغ تلقي التعليم المطور والتدريب المستمر في مجالات صياغة العقود واكتساب المعارف العلمية والمتخصصة في هذا الفن ليتعامل مع الصياغة المطلوبة من من موقع علم وقوة وتطور تمكن طالب الصياغة من التكافؤ مع الطرف الاخر للعقد ونيل هدفه التعاقدي بكل يسر ودون منازعات او خداع يتسلل إليه بسبب تندني مستوى الصائغ في صياغة عقده.[15]
- دور الصائغ في شكل العقد ومضمونه:

يقول الدكتور أحمد شرف الدين : الصياغة لاتقوم من فراغ بل إنها تفترض وجود موضوع له معنى محدد يراد التعبير عنه بشكل صحيح وواضح وكامل ومن ثم لايتصور إلا ان يكون للمعنى المراد دور في اختيار شكل صياغة ومحدداتها . . . . . فالموضوع يؤثر في اختيار شكل التعبير عنه. . . وفي المقابل يقوم الشكل بتصوير الموضوع أي إعطائه صورة معينة قد تكون صحيحة أو غير صحيحة بحسب اتفاقها مع المعنى المراد فالمعنى قد يتغير لمجرد التعديل في محددات أو عناصر الشكل مثل الفواصل والنقاط. . . .فلذلك يلزم الصائغ أن يضع نصب عينيه عند قيامه بالصياغة المعنى المراد التعبير عنه يأتي في شكل مؤد للغرض منه دون انحراف أو تجاوز[16].

---

[15] - استوحيت هذه البنود من مجموع مقال الدكتور احمد شرف الدين في أصول الصياغة القانونية للعقود (أهمية التعليم المستمر لرجل القانون) ص7-13

[16] - المرجع السابق بتصرف بسيط.

- أخلاقيات الصائغ ومسؤليته :

- يجب على الصائغ عدم تجاوز تعليمات العميل ؛ وله أن يعدل ما يراه مفيدا للأول بعد ان يقنعه بها . كما يجب على الصائغ إذا وافق العميل على صياغة معينة فيجب على الصائغ ألا يعدل فيها بدون موافقته إذ قد تكلف العميل هذه التعديلات ثمنا باهظا .

- ينبغي للصائغ أن يساعد العميل على فهم الصياغة ويقنعه بأسباب الصياغة التي يقترحها .

- يتحمل الصائغ المسؤلية العقدية وما ينتج عنها من خلل في عمله إذ إن العميل يعتبر بالنسبة للصائغ طرفا آخر في عقد طلب الصياغة فعليه الالتزام بما في العقد الذي بينهما من شروط وأدائها على الوجه المرضي .

- المسئولية أمام الله جل جلاله:

على الصائغ مراقبة الله تعالى في صياغته لأي عقدفي تحري الحق الذي يرضي الطرفين ويخدم طرفه الطالب منه الصياغة، وإتقانه لما يصوغه من عبارات وجودتها ، فعليه النصح للعاقد بما يستطيع فيما يخص هذا العقد في صياغته ومضمونه مراقبا لله فيه.

كما أنه لايجوز التصدي لصياغة العقود ممن ليس هو اهل لذلك وليس من اهل الخبرة فيه وقد يصدق عليه حديث "من تطبب وليس بطبيب فهو ضامن" .

ثانيا : طرق الصياغة وألفاظها في العقد القانوني :

1 - ***ماقبل العقد:***

أ - التفاوض :

- تعريفه :هناك تعاريف كثيرة للتفاوض أذكر منها: التعريف الذي يعنينا في باب صياغة العقود: " بصفة عامة : هو التحادث والحوار بين طرفين او أكثر بهدف الوصول إلى اتفاق حول نقطة معينة ليست محل اتفاق بين الأطراف"[17].

- التفاوض يعد خطوة تمهيدية للتعاقد ويجب ان تكون الصياغة على ماتم الإتفاق عليه في التفاوض قبل العقد فالصياغة تعتبر تجسيدا ماديا لإرادة أطراف العلاقة العقدية؛ فيتعين أن تكون هذه الصياغة صحيحة معبرة بدقة عما تم الاتفاق عليه خلال المفاوضات[18].

- بعض من صور المفاوضات قبل التعاقد :

ذكر الدكتور أحمد شرف الدين في كتابه أصول الصياغة القانونية للعقود: صور التفاوض بطريقة مقتضبة مختصره [19]وهي :

- هناك حالات تقوم المفاوضات فيها على أساس وثيقة تتضمن مشروع عقد أتخذ أحد أطرافه المحتملين المبادرة إلى صياغته فيبعثها للطرف الاخر لمراجعة البنود المقترحة للعقد بينهما قبل اللقاء.
- قد يجري التفاوض على أساس تبادل مشروعين للعقد يضعهما كل طرف ويبعث به للطرف الآخر لتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بحيث تتركز المفاوضات حول نقاط الاختلاف.

ب – خطاب النوايا :

- تعريفه : يطلق مصطلح خطاب النوايا على العديد من المستندات التي تحرز في مرحلة ما قبل توقيع العقد النهائي . والصل فيه ان ينصرف إلى التعبير عن مقترحات أحد طرفي التعاقد المحتمل أو

---

[17] - د. العوفي ص88.
[18] - أصول الصياغة القانونية للعقود ص 19 بتصرف بسيط.
[19] - أصول الصياغة القانونية للعقودص18.

كلاهما بشأن عناصر هذا العقد. وتسمى في بعض الأحيان مذكرة تفاهم ، أو الاتفاقات المبدئية. . .أواتفاقات الشرف [20].

- صورته : أن يعبر عن تعهد أحد طرفي العقد النهائي المحتمل إبرامه بأن يقوم بعمل محدد مثل تقديم مشروع للتعاقد أو القيام بدراسة محددة[21].

- أهميتها[22]:

قد يكون الاتفاق على العقد النهائي وتفاصيله يتطلب كتابة عقود طويلة جدا بمئات وآلآف الصفحات ، وقد يأخذ التفاوض بعد قبول العرض حول هذا العقد مفاوضات و مددا طويلة جدا للوصول للصيغة النهائية، أو قد يحتاج للاتفاق النهائي للعقد دخول طرف ثالث كجهة حكومية ويلزم موافقتها أو دخول ممول للمشروع أو متعاقد بالباطن أو نحو ذلك من امور خارج إرادة المتعاقدين مما ستتبع ذلك نوعا من المخاطرة والمغامرة ؛ مما يدفع الأطراف إلى الرغبة في وضع حد لهذا التخوف بإصدار خطاب النية بالتعاقد يهدف لإرضاء الطرفين.ويرفع من فعاليات المفاوضات بشأن العقد النهائي وإلزام الأطراف بالجدية في إكما متطلبات العقدالنهائي وتنفيذه.

2 - *ما بعد الاتفاق النهائي:*

1 - *طرق الصياغة* :

ينبغي على صائغ العقد اختيار الطريقة المناسبة لظروف التعاقد وملابساته على أن تأتي عبارات العقد وألفاظه ترجمة لحقيقة الإرادة وإلا كانت الصياغة مثار المشاكل في تنفيذ العقد وتفسير بنوده.

---

[20] المرجع السابق67.
[21] - السابق.
[22] المبادئ القانونية للعقود التجارية ص77 بتصرف بسيط.

والصياغة قد تكون مرنة أو جامدة أو تجمع بين الطريقتين فعلى من عهد إليه أمر الصياغة اختيار الطريقة المناسبة لظروف العقد ونوعه ورغبة العميل.

أ - **الصياغة الجامدة : التعبير عن التزامات أطراف العلاقة التعاقدية بطريقة ثابتة أو محددة وقطعية** و تتميز بوسائل منها : استخدام الأرقام الحسابية واللجوء إلى الحصر والتحديد؛ وهذا التحديد إما أن يكون تحديد مواعيد أو تحديد التزامات الأطراف ويترتب على ذلك ضيق مساحة التصرف للقاضي والمحكّم عند النزاع .

ومن أمثلة الصياغة الجامدة أن تأتي عبارات في عقد مقاولة بإلزام مقاول في عقد مقاولة بتسليم المنشأة في موعد أقصاه 1432/12/29هـ فإلم ينفذ هذا البند عد المقاول مخلا بالتزامه .

ب - **الصياغة المرنة** : عكس الجامدة وهي **الصياغة التي ينطوي تحديدها على كثير من التقدير** يكون عادة بذكر مواصفات عامة يرمى إلى تحقيقها أو أهداف يراد تحقيقها ويتعين مراعاتها فغالبا تبنى على أوصاف وأهداف لا على أرقام محددة.

ومن أمثلتها: أن ترد عبارات العقد على هذا النحو : يلتزم المقاول بتسليم المبنى في وقت مناسب لظروف صاحب العمل ولا يعطله عن تشغيل آلات المصنع . أو يقول: على المقاول إخلاء الموقع في أسرع وقت ممكن.

موازنة بين الصيغة الجامدة والمرنة

1 - الجامدة أقرب إلى تحقيق نتيجة والمرنة أقرب إلى بذل عناية .
2 - العبرة في الجامدة بالأرقام والمرنة العبرة فيها بالأهداف.
3 - الجامدة تحد من سلطة القاضي والمرنة تتيح له سلطة أكبر على العقد.
4 - الجامدة لاتراعي الظروف المستجدة والمرنة تراعيها.
5 - الجامدة يقل فيها التنازع والمرنة يكثر فيها النزاع لبنائها على الأوصاف والأهداف.
6 - الجامدة تناسب الكميات والأرقام والمرنة تناسب العقود الكبيرة والعقود ذات الاستمرارية وطول الوقت.

وتقع على عاتق الصائغ عبء اختيار طريقة الصياغة المناسبة لظروف التعاقد وملابساته مما يغلق باب المنازعات فإن أريد مثلا تحديد ثمن البيع وجب اللجوء إلى الصياغة الجامدة بذكر رقم معين.

د – **الصياغة المختلطة** : وهي الصياغة التي **تأتي بنودها جامعة لنوعي الصياغة السابقتين** وفي الغالب أن الثمن في البيع أو الأجرة في الإيجار ونحوها يتحدد بصياغة جامدة في حين تصاغ الإلتزامات الثانوية أو الضمانات بعبارات مرنة. فمثلا قد ينص بند أو عدة بنود في عقد ما على: يلتزم الطرف الثاني (المقاول) على إنشاء مبنى من ثلاثة طوابق تسليم مفتاح مشطب بتشطيب ممتاز يلائم الطبقة الراقية في المجتمع.

مع العلم أن غالب العقود حاليا تصاغ صياغة مختلطة وخصوصا الكبيرة منها.

هـ – **وقد تأتي الصياغة على شكل ذكر الأهداف**:

ويقصد به بيان الغرض الذي يسعى أطراف العلاقة التعاقدية إليه من التعاقد وقد يرد ذلك في ديباجة العقد أو في بنود أخرى مستقلة ومثال ذلك : لما كانت شركة أبل ماكنتوش / مصر تقوم بتقديم تسهيلات الصيانة إلى مستخدمي أنواع الحاسوب من ماركة ابل ولما كان مركز ( ) للحاسوب يرغب الحصول على تسهيلات الصيانة المقدمة عن طريق الشركة فقد اتفقا على الآتي:.....[23]

2 – *أسلوب الصياغة* :

يجب أن تكون صياغة العقد واضحة غير مبهمة فلا تستخدم كلمات مهجورة أو مستعارة من لغات أخرى أو تستخدم ألفاظ جرى العرف على استخدام غيرها في المقصد المراد مثل أن يستخدم في عقد المقاولة : ينشئ المقاول المبنى إنشاءً كاملاً ؛إذا كان العرف قد جرى على التعبير عن ذلك بكلمة (تسليم مفتاح) ونحو ذلك فلا بد أن تكون الفاظ العقد وأسلوبه تعبر عن حقيقة الإرادة ؛ وكذلك لابد أن تكون ألفاظ العقد لاتحمل أكثر من معنى وإذا احتوى العقد على كلمات كثيرة ذات دلالات متعددة فينبغي إرفاق بنود تفسيرية للعقد لهذه الكلمات ويشار في العقد إلى أن ملحق الكلمات التفسيرية جزء لا يتجزاء من العقد[24]. **وأهل الاختصاص من القانونيين وصاغة العقود والمحامين والقضاة وأهل الخبرة والممارسة ونحوهم يعرفون أن أي كلمة في العقد ايا كان موقعها إنما تعني شيئا معينا وليست لمجرد التحسين اللغوي والجمال البلاغي** وتطبيقا لذلك : إذا نص في العقد على أنه أبرم العقد بالنظر إلى شهرة العاقد وخبرته في مجال التعاقد فلا يجوز لهذا العاقد أن يتمسك بأن ما ذكر من قبيل الإطراء[25] بل يكون إدراج مثل هذه العبارة لمقصد من مقاصد أحد طرفي العلاقة العقدية.

---

[23] انظر في هذا كله إلى :نحو نظرية عامة لصياغة العقود ص 19 فما بعدها وقد أفدت أيضا من شرح فضيلة الدكتور زيد الزيد.

[24] - المرجع السابق.

[25] أصول الصياغة القانونية للعقود ص17

ومن أساليب الصياغة السليمة وضع الأفكار في صيغة تكون نقاطها مرتبة بطريقة هرمية تسلسلية متناسقة ليسهل فهمها ولتكون مترابطة العلاقة مع بعضها.

يقول الدكتور العوفي: والخطوات الأساسية التي لابد من اتباعها لإخراج النص المكتوب في صياغة سليمة لتحقيق الهدف المنشود تنقسم إلى قسمين هما :

– ما يتعلق بالمضمون الموضوعي والتفكير للوثيقة فيتم إختيار حروف وكلمات مختارة تعكس نية الأطراف وتحقق الهدف المنشود.:

أ – البحث عما يريد العميل تحقيقه وتحديد المشكلة التي قد تعترض تحقيق ذلك.

ب – البحث فيما إذا كان الأطراف توصلوا إلى اتفاق على كافة التفاصيل والشروط أم لا؟

ت – لابد للصائغ أن يعمل خياله لتصور الاحتمالات الطارئة بعد توقيع العقد فيبدا بالتفكير في العواقب القانونية والعلمية فيصيغ في العقد ما يقويه ويعين على استمراره واستمرارية التعاقد ومنع المشكلات التي قد تطرأ أثناء التنفيذ[26].

– لفظي يتعلق بالحروف والكلمات التي يتم اختيارها للتعبير بدقة لغوية :

من المهم جدا أن يتم التأكد من أن كل كلمة أو عبارة في العقد قد تم استخدامها بعناية بحيث تعكس المعنى المتعارف عليه لهذه العبارة من قبل أطراف العقد وذلك لتضييق هوة الخلاف على التفسير.

إذا علمنا أن غالب خلافات الناس في العقود بسبب سوء صياغة العقود عرفنا أهمية الدقة في اختيار كلمات العقد وصياغته فقد ذكر أحد الباحثين حسب دراسة كندية أن 25% من منازعات العقود في كندا بسبب سوء صياغة العقد.

– من أسباب غموض الصياغة وعدم وضوحها:

1 – عدم الاستخدام السليم للمقيدات النحوية وضمائر الإشارة والوصل وكذلك عدم الاستعمال السليم لعلامات الترقيم فلو وضع على سبيل المثال اسم إشارة بعيدا في الجملة عن الإسم المشار إليه فقد يؤدي إلى اختلاف التفسير وحصول النزاع مما يؤدي إلى تأخير التنفيذ فيجتنب ذلك بوضع الضمير بقدر الإمكان قريبا من من الكلمة المشار إليها . وقل مثله في عائد ضمير الغائب ففي بعض الحيان يتطلب ذكر الإسم الذي يعود إليه الضمير أو يستبدل الضمير بالاسم مباشرة.

[26] - المبادئ القانونية للعوفي 153 بتصرف وكذلك ما بعدها.

2 – من أسباب الغموض طول الجمل طولا لافائدة منه وصعوبة ألفاظها فلا بد من تقصير الجمل وتسهيلهاوالوضوح يمكن أن يتحقق باختيار اللغة السهلة والعبارات الصريحة التي يمكن أن تنجز بدرجة من الدقة تتوافق مع أهداف العميل مع تحاشي الدخول في التفاصيل التي قد يكون لها أثر عكسي من حيث التطبيق والتازع[27].

3_ ***ألفاظ الصياغة***[28] :

أ – **الصيغ الآمرة** [29]: هي:

1 – الصيغ التي تفرض واجبا على احد أطراف العقد .

2 – او تجيز له ان يفعل أو لايفعل شيئا ما.

3 – أو تحدد لكل طرف التزاماته المستقبلية .

أمثلة على الأول : **تشير هذه الصيغة إلى أن الفاعل عليه واجب القيام بعمل ما** ولهذه الصيغة طريقتان :

الأولى : يجب على الطرف ( ) أن يفعل: ..... والثانية : يفعل الطرف( ):..... ومن أمثلتها التطبيقية :

الأولى : يجب على المستأجر دفع الأجرة شهريا في موعد أقصاه الخامس من كل شهر.

الثانية : يدفع المستأجر الأجرة شهريا في موعد أقصاه الخامس من كل شهر.

ويدخل تحت هذه الطريقة ما يسمى بصيغة الإلزام الوجوبي المنفي : وهي : على الطرف ألا يفعل ... ومنها على سبيل التمثيل :

– على فلان ألايفعل.... – لايجوز لفلان أن يفعل .... – ليس لفلان أن يفعل ... وهكذا ....

أمثلة على الثاني : في هذه الصياغة يجوز للطرف المقصود أن يفعل وأن لا يفعل. فيختلف مدلول الكلمة عن السابقة: (يجب) فهنا حدوث الفعل يتوقف على اختيار الفاعل ولهذا الأسلوب أيضا طريقتان:

---

[27] - المبادئ القانونية في العقود التجارية العوفي.

[28] - لخصتها وبتصرف من محاضرات للدكتور محمود صبره في دورة صياغة العقود المنعقدة في المنامة عام 1998

[29]- ركز المحاضر في هذا الفصل على طريقة وكيفية ترجمة الصيغ الامرة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية في الصياغات القانونية والعقود غير أني حاولت اقتناص ذلك وتحويره فيما يخدم الهدف هنا.

الأولى : يجوز (مسموح) للطرف( ) أن يفعل :.... والثانية : للطرف ( ) أن يفعل :..... وأمثلتها التطبيقية على النحو التالي :

الأولى : يجوز للمحكم إصدار قرار تحكيم ولو كانت القضية عالقة أمام المحكمة ؛ ويجوز للطرفان قبول القرار.

الثانية : للطرفين قبول القرار الصادر من المحكم ولو كانت القضية عالقة أمام المحكمة.

ويتفرع من هذه الطريقة النفي بعدم الجواز فيقال : يجوز للمقاول أن يتعاقد من الباطن بإذن المهندس ولايجوز له التنازل عن العقد بدون موافقة خطية من الطرف الأول.

- مما سبق نقول تنقسم الصيغ الآمرة إلى[30] :

1 - صيغ الإلزام :وانظر تفصيلها اعلاه وانظر أمثلتها أعلاه كذلك .

2 - الصيغ الحكمية : وهي الصيغ التي تقرر حكما قانونيا فيما يتعلق بموضوع العقد او الوثيقة القانونية. مثالها : يستحق العامل راتب شهر تعوويضي في حالة لم يتمتع بإجازته السنوية. يعفى الطرف الثاني من كل الرسوم الجمركية.

3 - الصيغة التشريعية : تستخدم في العقود والاتفاقات في الحكام التي تعبر عن إنشاء كيان ما يتفق عليه أطراف العقد وفي اللغة العربية يعبر عنها بصيغة الأمر في المبني للمجهول . ومن امثلتها : تشكل الهيئة العربية للتصنيع الحربي . يؤسس بموجب هذه الإتفاقية مركز لتسوية المنازعات.

- صيغة يجوز ولا يجوز :

وردت في بعض القوانين العربية هذه الصياغة " يجوز "في صيغة الإثبات والنفي " لايجوز" وهذا يثبت حرية الفاعل في أن يفعل أو لايفعل فحدوث الفعل يتوقف على اختيار الفاعل.

مثال : يجوز ان يصدر قرار التحكيم والدعوى لاتزال عالقة أمام المحكمة . ومن صور هذه الصيغة أن يقال: لطرفي التحكيم الاتفاق على مكان التحكيم .

ومن أمثلة النفي " لايجوز": يجوز للمقاول أن يتعاقد من الباطن بإذن من المهندس ، لكن لا يجوز له التنازل عن عن العقد لطرف آخر بدون موافقة كتابية من الطرف الأول.

[30] ينظر في هذا كله دورة في صياغة العقود لمحمود صبره ص6.

ب - ***الصيغ الشرطية*** :

وهي العبارات التي تقيد المعنى في جمل العقد بشروط معينة وهي على أشكال متعددة :

- صيغة :إذا الشرطية :تستخدم إذا الشرطية لتشير إلى وضع محتمل ونتائج هذا الوضع وتحتاج إلى عبارة رئيسية معها لتكون جملة كاملة.

مثالها: إذا أخل العميل بشرط من هذه الشروط تنهي الشركة هذا العقد في الحال.

- صيغة :ما لم ، إذا لم ، إلا إذا:تستخدم هذه الصيغ للإشارة لوجود استثناء لما يأتي قبلها أو بعدها وتتميز هذه الصيغة بمرونة كبيرة في الانتقال داخل الجمل القانونية فتأتي في البداية او في وسط الجملة او في آخرها.

ومن أمثلتها : لايمنع أي شخص من التقدم لهذه الوظيفة بسبب جنسيته ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

- صيغة : بشرط أن أو شريطة أن أو على أن:تستخدم هذه الصيغة لتضيف شرطا يتوقف عليه تحقق الحدث المذكور في جواب الشرط

مثالها : يوافق الطرف الأول على استخدام الطرف الثاني اعتبارا من... لشغل وظيفة... على ان يكون للطرف الأول الحق في أن يستعمله في أي مهمة تتطلبها طبيعة عمل الطرف الأول حين الحاجة.

ثالثا : هيكلة العقد وشكله[31]

أولاً : **مقدمة العقد** وتشمل :

1 - عنوان العقد : كل عقد لا بد له من عنوان ويبين هذا العنوان موضوع العقد وتنقسم العقود من حيث التسمية والعنوان إلى عقود مسماة وعقود غير مسماة فالمسماة هي العقود المعروفة مثل عقد بيع عقد إيجار عقد توظيف وهكذا.. والعقود غير المسماة هي خلاف ذلك ويتضح الفرق بينهما في العنوان في حالة العرض على المحكمة عند التنازع فالمسمى ينظر فيه إلى أبوابه الفقهية المعروفة لمعرفة حكمه ومن ثم إصدار حكم به وغير المسمى فتلجأ المحكمة إلى القواعد العامة السارية على العقود[32].

2 - تاريخ العقد : يميل كثير من الصائغين والمحامين إلى كتابة التاريخ بشكل مفصل وبطريقة تقليدية على النحو التالي : في يوم الخميس الموافق الخامس عشر من شهر ذي القعدة سنة 1432هـ الموافق ل...

---

[31] تلخيصا من محاضرة شكل العقد وأجزاؤه للدكتور محمود صبره ومن شرح شيخنا الدكتور زيد الزيد بتصرف فيهما.

[32] بتصرف من محمود صبرة شكل العقد وأجزاؤه ص1

ميلادية .... وذكر الموافقة بالميلادي في بلادنا تحبذ في حالة وجود طرف أجنبي أو كتب العقد بلغة أخرى مع العربية . وعند كتابة التاريخ بالميلادي بالعربية يكتب بعد السنة حرف (م) وعند كتابته باللغة الإنجليزية يكتب بعده حرفا (AD) وتعني اختصارا بعد الميلاد.

وقد يكتب التاريخ رقميا مسبوقا بعبارة تحرر في : ...

3 - أطراف العقد : وتتضمن هذه الفقرة البيانات الشخصية للأطراف وأهم ذلك الإسم ، محل الإقامة ، بيانات الهوية وفي بعض العقود يضاف الجنسية المهنة والعمر والديانة وفي بعض العقود يكتب أيضا صفة الشخص في العقد كونه أصيلا أو وكيلا او ممثلا عن جهة وقد تكون الجهة شخصية أو اعتبارية في أحد الطرفين أو كليهما أو ممثلا عنهما أو عن أحدهما؛ ثم تكتب الصفة التي سيشار إليها في العقد لكل طرف فيقال مثلا: الطرف الأول (البائع) أو (المؤجر) والطرف الثاني (المشتري) أو (المستأجر).

مثال على الصورة العامة لهذه الفقرة :

- (شخصية عينية) السيد : ..... ويحمل بطاقة أحوال صادرة من ورقمها وتاريخ الإصدار ورقم سجله المدني.... والمشار إليه في هذا العقد باسم البائع (طرفا أولا).
- (شخصية اعتبارية) شركة موارد السياحة ومقرها الرئيسي في الرياض على هذا العنوان : ورقم السجل التجاري ويمثلها في هذا العقد السيد : رقم السجل المدني وتاريخه بصفته: والمشار إليه في هذا العقد بـ .

ثانياً: ديباجة العقد : توضح هذه الفقرة غرض الطرف من دخول هذا العقد (موضوع العقد) وسبب الدخول فيه (المقابل الذي سيحصل عليه كل طرف) ويأخذ هذا الجزء من العقد عادة تركيبة جملة واحدة ممتدة عبر عدة فقراتكل منه يبدأ بكلمة " حيث إن .."وينبغي إعطاء كلمة "حيثإن شكلا خطيا مميزا لإنه تميز جزءا مستقلا من أجزاء العقد وهذا مثال لهذه الفقرة: ***حيث إن*** المادة رقم 66 من النظام تقتضي الاتفاق مع جهة مختصة ذات خبرة في هذا المجال ..... .

ثالثاً: بنود العقد : ويدخل تحتها:

- **الأركان القانونية للعقد**[33]: تتمثل الأركان القانونية للعقد وفقا للقانون المصري في ثلاثة عناصر رئيسية هي: الرضا ، الإيجاب ، القبول:

– الرضا : تضمن القانون المصري أن العقد يتم بمجرد تبادل الطرفان التعبير عن إرادتين متطابقتين ويتم التعبير عن ذلك بصورة الإيجاب والقبول:

– فالإيجاب : عرض موجه من أحد الطرفين للآخر.

– أما القبول : فهو الإجابة بالموافقة على عرض الموجب.

وهناك قاعدة : بأن العقد لاينعقد إلا إذا قام القابل بفعل شيئ لإبلاغ إرادته بالقبول وليس بمجرد الإرادة ويشترط في الرضا ان يكون صادرا من شخص ذي أهلية وأن يكون خاليا من عيوب الإرادة فالعقد ينشأ من اتفاق الطرفين القائم على الإيجاب والقبول. وفي الفقرة الاتية اتكلم على الإيجاب والقبول من حيث صياغتهما في العقد.

- **بنود العقد** :

– الإيجاب والقبول : ويمثل لهما في الصياغة كما يلي :

- باع الطرف الأول على الطرف الثاني العقار المملوك له بالصك رقم...في المخطط .
- قبل الطرف الثاني شراء العقار المذكور أعلاه بمبلغ...يسلم عند الإفراغ .

– والإلتزامات : الإقرارات و الوعود التي يتعهد بها الطرفان المتعاقدان ويلتزمان بتنفيذها على سبيل المثال: للإقرارات : يقر البائع أن العقار المباع ليس عليه أي حقوق مالية أو رهونات أو ...

ومثال الوعود : على المقاول أن يؤدي العمل ويقدم الخدمات الموضحة في الملحق رقم (1) .

– والجزاءات ومواعيد التنفيذ : التدابير الإنصافية في حالة خرق العقد وعدم تنفيذه و جزء منه وسنتكلم عنها في البنود الإضافية.

– والضمانات : وهي التزامات تعاقدية أقل أهمية من الشرط ونمثل لها بما يلي:

يضمن الطرف الثاني توفير الكمية المطلوبة من خارج المملكة في مدة أقصاها شهر واحد من تاريخ توقيع هذا العقد .

فتقسم هذه البنود العقدية على ما يلي :

---

[33] - محمود صبره ص7 الأركان القانونية للعقد.

الباب الأول :

الباب الثاني :

الباب الثالث :

ويقسم كل باب إلى مواد ترقم كل مادة بأرقام متسلسلة وتقسم كل مادة إلى فقرات على النحو التالي:

المادة (1) :

المادة (2):

المادة (3):

وفي كثير من الأحيان تاخذ المواد أرقاما مسلسلة فقط على النحو التالي :

.1

1-1

2-1

.2

1-2

2-2

وهكذا وفي بعض الأحيان قد تتفرع الفقرات داخل المواد إلى فروع أصغر وأدق فيزاد في قسمة المواد على النحو التالي :

,1

1-1-1

2-1-1

1-1-3 وهكذا كلما زاد التقسيم الداخلي زاد التفريع في الأرقام .

وهكذا يأخذكل باب عنوانا رئيسيا وكل مادة عنوانا فرعيا وكل فقرة عنوانيا فرعيا وهكذا على سبيل المثال :

الجزء الأول: الشروط العامة :

المادة الأولى : التعريفات والتفسيرات:

1 1 التعريفات.

1 2 التفسيرات

المادة الثانية : المهندس وممثله :

1-2 واجبات المهندس وسلطته.

2-2 ممثل المهندس.

رابعاً : البنود الإضافية : وهي

- التعويض الإتفاقي: ينص في العقد الحصول على تعويض عن الخسارة المالية[34] التي تكبدها نتيجة الإخلال بالعقد .
- وشروط الفسخ:ويهدف إلى وضع الطراف بقدر الإمكان في الوضع الذي كانوا فيه قبل إبرام العقد.
- والتحكيم واللغة وعدد النسخ.

خامساً : توقيعات الأطراف والشهود:

يعرف التوقيع بأنه وضع اسم الشخص أو رمزه في نهاية العقد لتأكيد صحة هذا العقد. ويجوز ان يكون مكتوبا باليد او مطبوعا أو مختوما أو محفورا أو مصورا[35].

ولهذه الفقرة عدة صياغات منها : إثباتا لما تقدم حرر الطرفان المتعاقدان هذا العقد في اليوم والتاريخ المذكوران بصدر هذا العقد.

---

[34] - مع الأخذ بعين الاعتبار الخلاف الفقهي حول جواز التعويض عن المنافع وعن الخسائر المعنوية .

[35] - دورة صياغة العقود (الأركان القانونية للعقد) محمود صبرة 6.

ويكتب بعدها بعض صيغ التوقيع ومنها :

– وقع وصدق عليه من الشهود :

ويشترط في التصديق على التوقيع من الشهود : أن يكون من شاهد واحد إذا كان التوقيع من الطرف الذي حرر العقد ومن شاهدين إذا كان التوقيع ممن ينوب عنه.

وشكل صياغة التوقيع كما يلي :

(الطرف الأول)

شركة :.....

التوقيع :.....

الإسم :.....

الوظيفة :.....

بيانات الشهود :

(الشاهد الأول) (الشاهد الثاني)

التوقيع :..... التوقيع :.....

الإسم :..... الإسم :.....

الوظيفة :..... الوظيفة :.....

–الختم :

كان يقال إن الختم يعطي العقد الشكل القانوني ومن ثم كان العقد المختوم يسمى " عقد رسمي" اما العقد غير المختوم فكان يسمى " عقد بسيط " وما يجري عليه العمل الان في القانون المعاصر هو أنه إذا اشتمل العقد في نهايته على توقيع الأطراف وتصديق الشهود فإنه مستوف للشكل القانوني[36].

رابعاً: مراحل صياغة العقد[37]:

- ينبغي على الصائغ أن يجمع في الصياغة العقدية بين كمال التحديد وإتقان التكييف[38].
- تستلزم الصياغة الجيدة للعقد التفكير في موضوعه تمهيدا لتحديد مفرداته من ناحية والحرص على صحة الصياغة ووضوحها وكمالها من ناحية أخرى.
- مسألة : هل الصياغة قبل تفاوض الأطراف وتفاهمهم أم بعده ؟

الصياغة من قبل الصائغ تكون قبل وتكون بعد: حسب تفاوض وتفاهم الطرفين فإذا كانت بعد تفاهمهم صار دور الصياغة مجرد التوثيق .

أولاً : مرحلة التحضير :

1 - التفاعل بين طالب الصياغة والصائغ لها :

فلا بد من التعرف على رغبة العميل للتفكير في أفضل الحلول المحققة لهذه الرغبة ويتطلب من العميل الإفصاح عن كل ما يريد . وقد يحتاج المحرر للصياغة أن يستنطق العميل فيما لم يخرجه أو قد يكون غفل عنه . كما قد يحتاج الصائغ إلى لفت انتباه العميل إلى أن بعض رغباته قد تتعارض مع الشرع أو النظام فلا بد من استبعادها. وقد يكون من المستحسن أن يجهز الصائغ ورقة معدة مسبقا بصياغة عقدية تقترب من رغبة العميل على سبيل المثال : لو فرض أن العميل يريد عقد بيع فبالإمكان إعداد نموذج للعميل تعرض معلوماته إلى تاريخ ومكان الصياغة وأسماء أطراف العقد وعناوينهم والإيجاب والقبول والتعريفات وموضوع العقد والثمن وشروط الدفع وشروط التسليم والضمانات ونحو ذلك .

2 - إعداد المسودة :

---

[36] - بتصرف من محمود صبره ص7 الشكل القانوني للعقد.
[37] بتصرف من أصول الصياغة القانونية للعقود ص 20 ومن شرح فضيلة الدكتور زيد الزيد .
[38] منتدى الدكتورة شيماء عطاالله .

وتظهر أهميتها في انها تيسر للصائغ صياغة المحرر النهائي وترشده إلى عناصر اخرى ربما تفوته لو بادر إلى صياغة العقد مباشرة . ونرى أن من الشائع لدى كثير من الصائغين الاستناد إلى نماذج عقود متداولة فالذي ينبغي عدم الحرص على هذا الذي قد يتطلب كثرة الحذف والتعديل والإضافة فلا تخرج الصياغة بشكل لائق متناسب.

ثانياً : مرحلة الكتابة :

- الكتابة المبدأية :

ويراعى فيها الوضوح وتناغم الأفكار وتواصلها والبساطة والتنظيم الدقيق والانسجام الداخلي وذلك بالمبادرة بتنقيح المسودة وصياغة مفرداتها وتجميع أفكارها.

- مراجعة الصياغة وتهذيبها :

هذه المراجعة سوف تتيح للصائغ اكتشاف النقص والعيوب والغموض كما تمكنه من تهذيب النصوص وصوغ العبارات بأسلوب لائق وبصورة عقدية مقبولة ويوصى هنا بأن يراجع الصياغة أكثر من شخص لإنه قد يغفل الإنسان عما كتبه بنفسه لكن الطرف الآخر قد يتفادى هذه الغفلة وقد تبدوا له أفكار إضافية لم تكن ببال الصائغ ونحو ذلك .

خامساً : معيار الصياغة[39]:

1 - تجنب استخدام الكلمات الغامضة.
2 - تجنب استخدام الكلمات المثيرة للإلتباس والنزاع مثل: ينبغي، يحسن، يفضل، حبذا.
3 - غط كل نطاق المعنى.
4 - استخدام الكلمة نفسها بالمفهوم ذاته، واستخدام كلمة مختلفة للتعبير عن مفهوم مختلف.
5 - لاتستخدم الكلمات الغير ضرورية.
6 - استخدام الكلمات الواردة في القوانين ذات الصلة.
7 - تجنب العبارات الوصفية والظرفية المثيرة للإلتباس.
8 - استخدام "واو" العطف وحرف "أو" بعناية.
9 - تجنب "حشو" الجملة العقدية (استخدام جملا قصيرة).

[39] الصياغة القانونية للعقود منتدى د. شيماء عطا الله.

10 - للتوضيح، استخدام التبنيد.

11 - استخدام صيغة الإثبات ولا تستخدم صيغة النفي.

12 - تجنب استخدام صيغة "يكون" في كل أشكالها.

13 - استخدام مفردات كلمات تلائم مستخدمي القانون.

14 - ضع المفهوم الأكثر أهمية في نهاية الجملة، وحدد موقع العبارات التابعة والوصفية .

15 - أدخل الإحالة الداخلية بطريقة صحيحة.

سابعاً: عيوب الصياغة[40]:

ومن أبرزها، حسب أثرها على العقد:

1 - الخطأ المادي، فقد تقع أخطاء مادية أثناء الطباعة إما بسبب وجودها في أصل النص أو مسودته ، وفي أحيان كثيرة تؤدي إلى التأثير في المعنى، وأحيانا إلى تغييره أو تغيير ما أراده الطرفان.

2 - الخطأ النظامي، وعادة يكون غير مقصود، بحيث يستوجب التصحيح.

3 - الغموض، وهو أن يكون النص غير واضح الدلالة، إذا لا يدل على ما فيه بالصيغة التي وضع فيها، ويحتاج لفهمه أن يستكمل من خارج عبارته مما يضطر الأطراف العقدية في هذه الحالة إلى طلب إصدار "تفسيرات" لإزالة الغموض.

4 - التعارض، فقد يصطدم شرط مع شرط آخر بحيث لا يمكن الجمع بينهما على الرغم من فهم مضمون كل على حده.

5 - التزيد والتكرار في عبارات الشروط والإكثار من المترادفات بدون قيمة عقدية، وهذا من شأنه إحداث أرباك وإرهاق لا مبرر لهما، كما أنه يقود إلى إفراز ثغرات أكبر في العقد.

هذه بعض العيوب التي قد تطال الصياغة للعقود والتي تحتاج من أجل تلافيها إلى الدقة والمعرفة باللغة العربية ومفرداتها، والتدقيق في النصوص العقدية ومراجعتها وتمحيصها.

الطالب :عبدالرحمن بن عبداللطيف المحمود

المعهد العالي للقضاء/التعليم الموازي / الفقه المقارن المستوى الثاني / القاعة ب

[40] السابق بتصرف كبير.